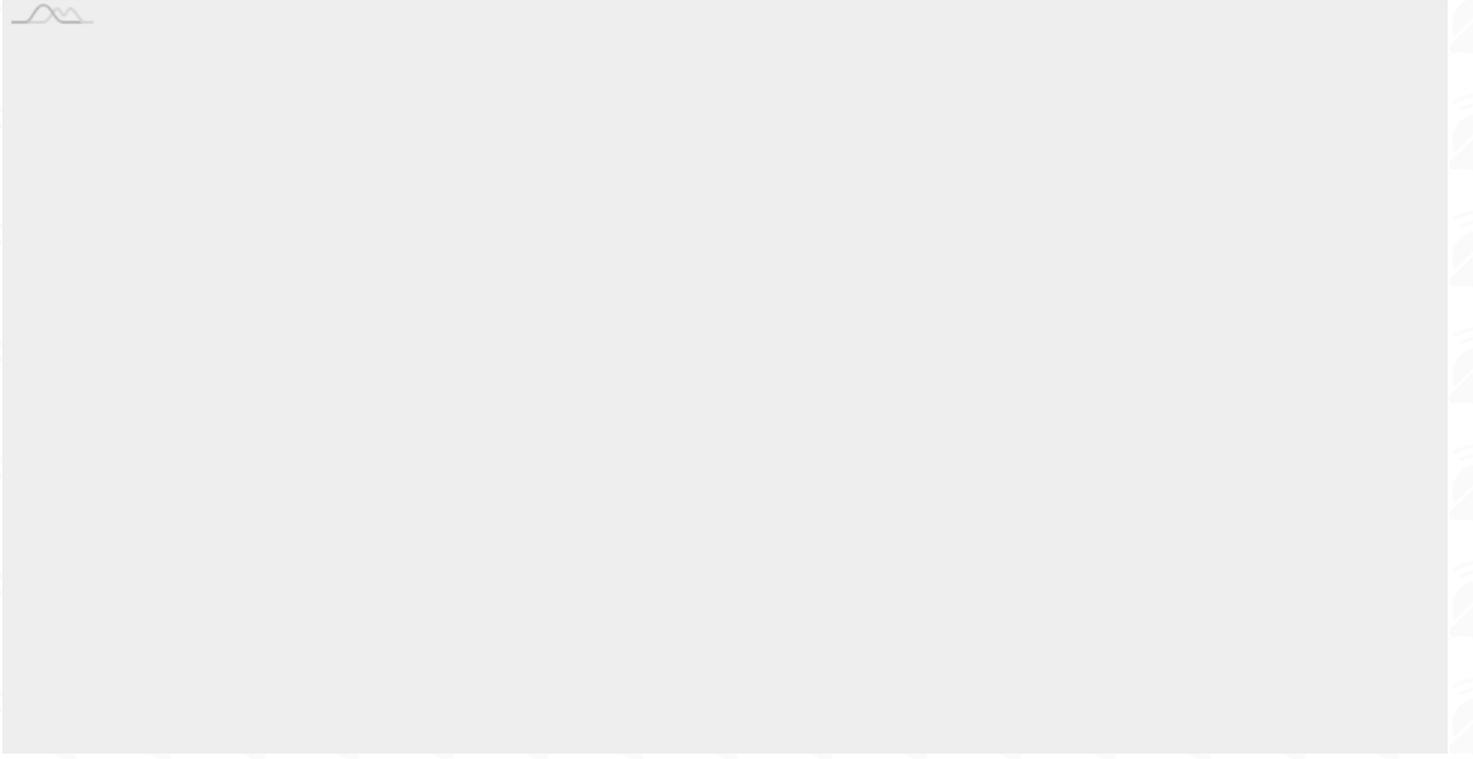


مؤشر

ترجمات





تورنتو ستار: جامعة تورنتو الكندية تلغي القبول الجديد في مصر بسبب التحديات والقيود المرتبطة بالاقتصاد المصري

(ترجمات . تايم TIME)

اهتمت صحيفة تورنتو ستار بإغلاق الجامعة الكندية في مصر أبوابها أمام الطلاب الجدد على خلفية ما وصفته بالتحديات والقيود غير المتوقعة في مصر.

وأوضحت الصحيفة أن جامعة تورنتو متروبوليتان ألغت فجأة القبول الجديد في جامعتها الناشئة في مصر، مما ترك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس قلقين بشأن مستقبلهم الأكاديمي قبل أسابيع فقط من بدء الدراسة.

قال متحدث باسم الجامعة الكندية للصحيفة، مستشهداً بـ «التحديات والقيود غير المتوقعة في مصر» المرتبطة بالأزمة الاقتصادية في البلاد، إن الجامعة «أوقفت إلى أجل غير مسمى قبول طلاب جدد في حرم القاهرة في سبتمبر 2023». وأضافت: «بصفتها جامعة ملتزمة بتوسيع نطاق تعليم عالي الجودة يركز على الطلاب ليشمل جمهوراً دولياً أكبر، كان هذا قراراً صعباً للغاية».

وقالت الجامعة إن الحرم الجامعي نفسه ليس مغلقاً، لكنها لم تؤكد كيف وأين ستوفر خدماتها التعليمية لـ 39 طالباً مسجلين حالياً.

إسرائيل توداي: لماذا تلجأ الحكومات العربية إلى شماعة «الجندي المختل» عند قتل إسرائيليين

(ترجمات . إسرائيل توداي)

نشرت صحيفة إسرائيل توداي تقريراً للكاتب ياكوف لابي يستعرض ما وراء لجوء الحكومات العربية لشماعة الجندي المختل نفسياً لتبرير تصرفات قواتها المفاجئة وغير المألوفة.

يشير الكاتب في مستهل تقريره إلى أن حوادث مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين على يد جندي مصري من قوات حرس الحدود في 3 يونيو، وإطلاق النار في 9 مايو على جزيرة جربة المتوسطية، عندما قتل حارس بحري تونسي ثلاثة أشخاص (يهوديان، أحدهما إسرائيلي، والثالث زميل) وأصاب عشرة، تدخل ضمن فئة ظاهرة إرهاب «الذئب المنفرد»، لكن لدى تلك الحوادث أيضاً سمات فريدة، وفقاً لمسؤول دفاعي إسرائيلي سابق.

شماعة الجندي المضطرب نفسياً

وفقاً للعقيد المتقاعد شاؤول شاي، الذي شغل منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وهو اليوم باحث أول في المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب، يتمثل أحد الاختلافات الرئيسية في أنه في حالة الجنود المارقين الذين يستهدفون الإسرائيليين واليهود، غالباً ما لا يعترف المسؤولون بالدافع الأيديولوجي وراء الهجوم.

ويضيف شاي أنه وعندما يلقي القبض على الجنود الذين يستهدفون إسرائيل ومحاكمتهم في بلدانهم، تميل السلطات إلى اللجوء إلى مبرر الجنون.

أصبح الأفراد الذين ينفذون هجمات بمفردهم، دون أن يكونوا رسمياً جزءاً من المنظمات الإرهابية، يُعرفون باسم «الذئاب المنفردة».

وقال شاي: «هذا يعني أن الشخص يقرر شن هجوم إرهابي ويعمل بصورة مستقلة، وليس جزءاً من منظمة. لا توجد منظمة تقرر شخصية وتوقيت الهجوم. فقط المنفذ هو من يقرر ذلك. وهذه ظاهرة منتشرة للغاية للأسف».

تبرير لأسئلة إشكالية عديدة

وقال شاي: «يجيب تبرير الجندي المختل على الكثير من الأسئلة الإشكالية حول الدافع الحقيقي وراء هذه الهجمات، وأيضاً كيف لم تتمكن قوات الأمن من كشف التهديد. وهو مقاس يناسب جميع التفسيرات».

وأضاف شاي، الذي من المقرر أن ينشر ورقة بحثية حول هذا الموضوع، «في معظم الحالات التي تحققت منها، لم يكن المهاجمون مختلين ولكنهم تصرفوا بسبب التطرف الديني، وتأثروا بأحداث الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

ولفت إلى أن أحد الاختلافات الرئيسية بين الإرهابي من الجنود المارقين ونظيره المدني من الذئاب المنفردة هو أن الأول خضع لتدريب منظم على استخدام الأسلحة النارية.

وقال شاي: «تستخدم جميع حوادث» الجندي المختل «أسلحة نارية قياسية، عادةً كلاشينكوف، أو أم -16 في حالة الأردن، على عكس الإرهابيين من الذئاب المنفردة الذين يستخدمون عادةً مركبة أو سكيناً أو في أقلية من الحالات أسلحة نارية شبه آلية مرتجلة». ونتيجة لذلك، تميل هجمات الجنود المارقين إلى أن تكون أكثر فتكاً.

علاوة على ذلك، فإن الجنود المارقين في وضع أفضل من الإرهابيين المدنيين من الذئاب المنفردة لاختيار أهدافهم بعناية، وهم أيضاً على دراية بالروتين العملياتي على الجانب الإسرائيلي من الحدود، مما يمكنهم من تحديد الوقت الأمثل لهجماتهم، على حد قوله.

ميزة قاتلة

وأضاف شاي أن التهديد يتفاقم بسبب وقوع غالبية هذه الهجمات على الحدود السلمية.

وأوضح: «بما أن معظم هذه الهجمات تقع على حدود سلمية، فإن الجندي الإسرائيلي أو المدني يرى أفراد الأمن طوال الوقت يرتدون الزي العسكري على الجانب الآخر، ولا يعتبرونهم تهديداً». وتابع أن هذا يعني أن المهاجمين في مثل هذه الحالات لديهم عنصر المفاجأة إلى جانبهم - وهي «ميزة قاتلة حاسمة».

وأشار إلى أن السمة المهمة الأخرى لهجمات الجنود المارقين هي تداعياتها الدبلوماسية المحتملة.

وقال: «مثل هذه الهجمات تسبب إحراجاً كبيراً لجميع المعنيين - سواء كانت مصر أو الأردن أو إسرائيل، والتي تتطلب تفسيرات. لذلك لا بد أن تكون التداعيات أوسع مما هي عليه في حالة الأنواع الأخرى من هجوم الذئب المنفرد».

في حالة مصر، حيث لا تزال المشاعر المعادية لإسرائيل متفشية على الرغم من معاهدة السلام، تسير قيادة البلاد بحذر، وفقًا لما قاله حاييم كورين، السفير الإسرائيلي السابق في جنوب السودان ومصر، للصحيفة العبرية.

وقال كما هو الحال مع عديد من الدول، «يمكن أن تتغير مواقف الحكومات المصرية بما يتماشى مع التحديات والفرص، وبسبب الحقائق المتغيرة». لكنه تابع: «إن تغيير الموقف الأيديولوجي المهيمن منذ سنوات يتطلب قائدًا جريئًا وقدرة على تقديم ثمار هذا التغيير».

وقال كورين إن سياسة «السلام البارد» المصرية تجاه إسرائيل نوقشت على نطاق واسع وبالتفصيل لسنوات عديدة.

وأوضح: «بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في عام 1981 على يد جندي مصري يؤيد أيديولوجية إسلامية راديكالية، اختار خليفته حسني مبارك عدم المخاطرة - مما يعني الحفاظ على السلام لصالح مصر ولكن ليس تعزيزه كثيرًا، وتركه على مستوى منخفض». وأضاف أن «مبارك يعتقد أن هذا الحذر سيمكنه من بقائه السياسي».

وأردف: «في حالة الجندي المصري الذي قتل عائلة إسرائيلية من السياح في رأس بركة في سيناء عام 1985، حاول مبارك تهدئة الأمر وتملصت منه».

التملص من المسؤولية

وقال كورين إنه وفي حين عززت الحكومة المصرية العلاقات مع إسرائيل منذ أن أصبح عبد الفتاح السيسي رئيسًا في عام 2014، فإن ذلك لم يوقف مظاهر التأييد لجندي حرس الحدود الذي ارتكب هجوم 3 يونيو، والذي وصف بأنه «شهيد» بطولي. ومع ذلك، رفضت الحكومة المصرية إقامة جنازة شهيد له.

وقال إنه في أعقاب مثل هذه الحوادث، عادة ما تكون مصر مراوغة، وترفض الاعتراف بالحقائق وتحمل المسؤولية. وتابع أن هذا يتناقض تناقضًا صارخًا مع سلوك الملك الأردني الراحل حسين، الذي قدم في عام 1997 نداءات تعزية لأسر سبع تلميذات إسرائيليات قتلهن جندي أردني مارق بالرصاص في نقطة «جزيرة السلام» الحدودية.

وأوضح: «نهج السيسي مختلف؛ فهو يمتنع عن التصريحات العامة بشأن العلاقات مع إسرائيل، لكنه زاد التعاون معها زيادة كبيرة - من الناحية العسكرية بالأساس، ومن الناحية الاستخباراتية ومن حيث الطاقة اعتبارًا من عام 2015».

وأضاف «من الناحية العملية، يغير الأمور بهدوء، مثل إدخال محتوى على اتفاقيات كامب ديفيد إلى المناهج المدرسية وتجديد المواقع اليهودية في الإسكندرية والقاهرة بأموال الدولة».

وقال كورين إن السيسي عمل أيضًا سريعًا وعمليًا للرد على هجوم 3 يونيو، من خلال التعاون الكامل مع الحكومة الإسرائيلية، مما خفف أيضًا من صورة ردها.

وفقًا لشاي، لا يزال كل من الأردن ومصر يعتبران اتفاقيات السلام مع إسرائيل أصولًا استراتيجية. وقال «ومن ثم، تعمل السلطات في كلا البلدين بجد لمنع الإرهاب لأنه يهدد أنظمتها ويريدان حماية المصالح المشتركة مع

إسرائيل على حدودهما».

وقال شاي إنه على الرغم من العدد المحدود لمثل هذه الهجمات، فإن كل منها يحمل وزناً استراتيجياً كبيراً، إذ أظهر إخفاقات من جانب قوات الأمن المحلية في اكتشاف التهديد، وتقويض الهيبة وخلق توترات مع إسرائيل. وأضاف أن مثل هذه الحوادث في مصر يمكن أن تقوض قطاع السياحة والاقتصاد.

أما فيما يتعلق بالمستوى الشعبي، قال شاي «الحقيقة المؤسفة هي أن جميع الجنود المختلين «يتحولون عاجلاً أم آجلاً إلى أبطال قوميين».

الجارديان: عائلة أكاديمي محتجز في مصر تتهم الولايات المتحدة بخرق تعهدها بالمساعدة

(سياسية . الجارديان)

سلّطت صحيفة الجارديان البريطانية الضوء على وضع الدكتور صلاح سلطان في محبسه والإهمال الطبي الذي يتعرض له بحسب ما يرويّه لأسرته.

تستهل الصحيفة تقريرها الذي أعدته روث مايكلسون بالقول إن سجين رأي مصري بارز أخبر عائلته أنه يواجه الموت أثناء الاحتجاز، الأمر الذي دفع عائلته لاتهام إدارة بايدن بالتخلي عن والدهم، على الرغم من وعود الإدارة السابقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

«أشرف على الموت»

ووفقاً للصحيفة، فقد قال صلاح سلطان، الذي يحمل البطاقة الخضراء الأمريكية والداعية الإسلامي، في رسالة هزّيت من السجن، إنه شعر «كما لو أنني أشرف على الموت وأنا ملقّى على الأرض بلا حراك ومن دون المساعدة والدواء لأيام»، بعد انهيار في زنزانتته في وقت سابق من هذا العام بعد شكاوى من آلام في الصدر. وتقول عائلته إن الرسالة كانت أول اتصال له بدون إشراف منذ عامين ونصف.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن سلطات السجون المصرية حرمت الرجل البالغ من العمر 62 عاماً من العلاج الطبي المناسب، على الرغم من تاريخه المرضي مع مشاكل القلب. وحذرت مجموعة من 20 أخصائياً طبياً في وقت سابق من هذا العام من أنه بدون رعاية صحية متخصصة، «فإن احتمال فقدان سلطان لحياته مرتفع».

إدارة بايدن لم تف بوعدها

وتقول عائلة صلاح سلطان إن إدارة بايدن لم تف بوعدها بالمساعدة في إطلاق سراح والدهم، وفقاً للصحيفة.

وقالت العائلة في بيان لصحيفة الجارديان: «أصبح من الواضح لعائلتنا أن إدارة بايدن مترددة في بذل الجهود اللازمة لتأمين إطلاق سراح والدنا والسجناء الآخرين. تختار إدارة بايدن عند التعامل مع مصر عدم إعطاء الأولوية لحماية

حرية وسلامة مواطنيها».

وتنوّه الصحيفة إلى أن صلاح سلطان عالم دين وكان وزيراً في عهد الرئيس محمد مرسي الذي أطيح به في انقلاب عسكري عام 2013. وألقت السلطات المصرية القبض على سلطان في وقت لاحق من ذلك العام، ولا يزال في الحبس الانفرادي في مجمع سجن بدر شمال شرق القاهرة - أحد السجون الجديدة العديدة التي شيدت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي لسجن النقاد والمعارضين.

وأفادت جماعات حقوقية أن السلطات المصرية تحرم السجناء بشكل روتيني من الرعاية الطبية، وهو ما يُفاقم أمراضهم وفي بعض الحالات الوفيات التي يمكن تجنبها.

في رسالته من السجن، قال صلاح سلطان أيضاً إنه تخلى عن بعض أفكاره السابقة التي يعتبرها الآن معادية للسامية. وتأمّل عائلته أن يؤدي تغيير آراء والدهم العلني إلى تبيد أي مخاوف باقية للسياسيين الأمريكيين الذين كانوا مترددين في السابق في الدعوة إلى حريته.

وقالت عائلة سلطان: «الرسالة من والدنا مهمة لتصحيح الأمور. ونأمل أن يساعد ذلك الناس على رؤية والدنا على حقيقته: رجل شرف وشجاعة على باب الموت ويستحق أن يُنقذ».

إجراءات انتقامية

وتوضح الصحيفة أنه ومما زاد من تفاقم مشكلة سلطان هو تصميم السلطات المصرية الواضح على معاقبته على مناصرة ابنه. سُجن محمد سلطان لمدة عامين إلى جانب والده وأُطلق سراحه بعد إضراب مطول عن الطعام في عام 2015، وأصبح منذ ذلك الحين مدافعاً بارزاً عن حقوق الإنسان.

وفقاً لفريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، أخضعت سلطات السجن بشكل روتيني صلاح سلطان لإجراءات انتقامية قاسية بسبب عمل ابنه، بما في ذلك كسر فكه.

بعد أن حاول محمد سلطان مقاضاة رئيس وزراء مصري سابق في الولايات المتحدة لدوره في اعتقاله قبل سنوات، اعتقلت السلطات المصرية خمسة من أبناء عمومته في مصر لعدة أشهر.

في عام 2020، استشهد جو بايدن، المرشح آنذاك، بقضية محمد سلطان وجهود السلطات المصرية «لمعاقبة عائلته كمثال على القمع العابر للأوطان، وغرد على تويتر قائلاً أن «اعتقال وتعذيب ونفي نشطاء مثل آية حجازي ومحمد سلطان أو تهديد عائلاتهم غير مقبول. ولن يكون هناك المزيد من الشيكات على بياض لـ ديكتاتور ترامب المفضل».

لكن وعد بايدن بكبح المساعدات دون شروط لمصر لم يتحقق بعد. وتمنح الولايات المتحدة مصر في المتوسط 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية سنوياً.

في العام الماضي، اختارت إدارة بايدن حجب 130 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر بسبب سجل حقوق الإنسان. لكنها سمحت بمساعدات أخرى بقيمة 75 مليون دولار، على أساس أن مصر أفرجت عن ألف سجين سياسي - متجاهلة أن مصر اعتقلت ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد السجناء وتجديد احتجاز آلاف آخرين.

مطالب لبايدن بحجب المساعدات

وأضافت الصحيفة أن أحد عشر عضوًا في الكونجرس كتبوا إلى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين، في وقت سابق من هذا العام لمطالبة الإدارة بحجب 320 مليون دولار من المساعدات العسكرية بينما «تواصل مصر الانخراط في قمع عابر للحدود خارج حدودها ضد أفراد عائلات وأقارب المعارضين والنشطاء».

كما كتب عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ من بينهم إيلزابيث وارين وتيم كين وبن كاردين إلى بلينكين للمطالبة بحجب 320 مليون دولار من المساعدات، مشيرين إلى احتجاز «عشرات الآلاف من السجناء السياسيين، بما في ذلك اثنان على الأقل ممن لديهم الإقامة القانونية الدائمة في الولايات المتحدة»، في إشارة إلى حالة صلاح سلطان.

وقال محمد سلطان «كمرشح، استخدم الرئيس بايدن اسمي ومحنة عائلتي للوعده بسياسة عدم منح شيكات على بياض تجاه مصر. أشعر بخيبة أمل شديدة لأنهم لا يفون بالوعد التي قطعوها».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية: «لقد شجعنا حكومة مصر على ضمان حصول سلطان وجميع المعتقلين على الرعاية الطبية المناسبة».

ستراتفور: مصر توازن بين ضرورة التقشف والحاجة للاستقرار السياسي والاجتماعي

(ترجمات . ستراتفور)

في ظل تصاعد أزمة اقتصادية، تجد مصر نفسها في حالة توازن حساسة بين ضرورة التقشف المالي والحاجة الملحة للحفاظ على استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي.

تشير البيانات الأخيرة مخاوف بشأن مستقبل الاستقرار المالي للبلاد، حيث سجل الاقتصاد نموًا بوتيرة أبطأ من المتوقع خلال شهر يوليو.

وفقًا للبيانات الصادرة من البنك المركزي الأسبوع الماضي، يشير الوضع الحالي إلى نقص حاد في الأصول الأجنبية للبنوك التجارية المصرية، وقد وصل هذا النقص إلى مستوى قياسي خلال شهر يونيو نتيجة لتراجع تدفقات العملات الأجنبية.

هذا النقص في العملة الصعبة يبرز تحديات ميزان المدفوعات الكبيرة التي تواجهها مصر، والتي تشمل تحمل عبء ديون خارجية ضخمة وارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة.

رغم التدخلات المكثفة من قبل البنك المركزي، لا تزال هذه التحديات قائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني مصر من نقص حاد في إمدادات الكهرباء بسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي. هذا يزيد من الضغوط على السكان ويؤدي إلى تصاعد الاستياء.

يبدو أن أزمة الطاقة تعكس تفاقم الضيق الاقتصادي الذي يعاني منه الشعب.

